قصـــــــاب سعدية
أستاذة مكلفة بالدروس
كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر

الإقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية والآداء للإندماج في الإقتصاد العالمي

الإقـــــتـــصـــــــاد الجـــــزائـــــــري بين التأهـــــيل للشـــــــراكة الأروبية و الأداء للإندماج في الإقــتــصـــــــاد العالمي

مقدمة: طرح فرضية العمل

I ـــ تفاوت المستوى الإقتصادي بين أطراف الشراكة .

1 ـــ مميزات إقتصاد دول الإتحاد الأوروبي .

2 ـــ مستوى الأداء في الإقتصاد الجزائري .

II ـــ أهمية الشراكة الإقتصادية في تحسين الآداء.

1 ـــ مساهمة الشراكة في تحقيق التوازنات العامة .

2 ـــ دعم القطاعات الضعيفة .

III ـــ مزايا الشراكة بالنسبة للجزائر .

1 ـــ تأهيل المؤسسات الإقتصادية .

2 ـــ الإستفادة من نقل التكنولوجيا .

IV ـــ أهداف الشراكة بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي .

1 ـــ تسويق المنتجات الأروبية وفرض النفوذ في المنطقة .

2 ـــ التحكم في الهجرة نحو أوروبا.

خاتمة:

مقدمة:

بعد مفاوضات كثيفة ، تمكنت الجزائر من إمضاء بروتوكول الشراكة مع دول الإتحاد الاروبي (UE) في 19 ديسمبر من سنة 2001 ، هذا الحدث الذي أسال الكثير من الحبر من طرف الخبراء الإقتصاديين ، ونال قسطا وافرا من النقاش في أوساط المحللين السياسيين ، وذلك لأهمية التكتلات الإقتصادية ، في عالم لا يعترف إلا بالقوة الإقتصادية كمقياس للإندماج في الإقتصاد العالمي .

عند مقارنة المناخ الإقتصادي الذي تعيشه المؤسسة الجزائرية ، بالوضعية الإقتصادية التي تعيشها دول الإتحاد الأروبي ، نجد التباين بينهما كبيرا جدا ، وهوما يعكس إختلاف المؤشرات العامة بين الطرفين (من الناحية الإقتصادية ، الثقافية ، والإجتماعية) . دول الإتحاد الأوروبي دولا متطورة إقتصاديا ، قطعت شوطا كبيرا في بناء قاعدتها الإقتصادية عالميا ، إنها دول تعيش إستقرارا إقتصاديا ، سياسيا ، وإجتماعيا . في حين نجد الجزائر تعاني من مشاكل هيكلية ، وأزمات خانقة تعكس المناخ والظروف الصعبة التي تعيشها المؤسسة الجزائرية .

دول الإتحاد الأروبي تسود فيها ثقافة إقتصاد السوق ، والجزائر مازالت تعيش المرحلة الإنتقالية ولم تتمكن بعد من مسايرة التحولات التي يفرزها العالم بإستمرار.

وإنطلاقا من هذه الفروقات التي تميز المؤسسة الأوروبية عن المؤسسة الجزائرية ، يمكن طرح التساؤلات التالية : **<u>لماذا يريد الإتحاد الأوروبي (UE) إقامة شراكة مع الجزائر ؟ فيما تتمثل المكاسب التي تجنيها الجزائر من هذا التعاون ؟ .</u>**

وللإجابة على الإستفسارات السابقة ، نعتمد على الفرضية التالية لتحليل الموضوع :

ـــ تمثل الشراكة الإقتصادية مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط أسواقا مستهدفة لتصريف المنتجات الأوروبية .

ـــ تعتبر الشراكة الإقتصادية من الوسائل المباشرة للإندماج في الإقتصاد العالمي

I ـ تفاوت المستوى الإقتصادى بين أطراف الشراكة

إن إختلاف مؤشرات الإقتصاد الكلي للأطراف المعنية بالشراكة يفتح المجال واسعا للنقاش و الحوار في أهمية التعلون المتعدد الأطراف ، فالشراكة الأورومتوسطية تحمل في طياتها الكثير من التناقضات المتعلقة بالمجال الإقتصادي والتي تظهر جليا في التباين الشديد في المؤشرات العامة لكلا الطرفين .

لا يختلف إثنين عن حالة التفاوت الإقتصادي التي تعيشها الجزائر ، مقارنة بالوضعية الإقتصادية لدول الإتحاد الأروبي هو ما أدى إلى طرح الإشكالية السابقة ، خاصة إذا إعتمدنا في تحليلنا على مفهوم الشراكة الإقتصادية والمبني على تبادل المصالح بين الاطرا ف المتعاقدة ، ومن هذا المنطلق نحاول تسليط الضوء على المصلحة التي تحققها الجزائر ويحققها الإتحاد الأروبي على حد السواء.

1 ــــ مميزات إقتصاد دول الإتحاد الأروبي :

تعيش دول أروبا الغربية بصفة عامة حالة إقتصادية متقدمة ، أوضاع سياسية مستقرة ، وعي إجتماعي يساير مختلف التحولات الإجتماعية والإقتصادية التي يفرزها العالم ، قدرة كبيرة على التكيف مع مختلف الأوضاع ، تقدم تقني يتماشى والثورة العلمية التي يشهدها العالم يوميا .إن مثل هذه المؤشرات تمكن دول الإتحاد الأوروبي وتؤهله لتنفيذ مشروع الشراكة المتعددة الأطراف وتوسعها لتشمل دول البحر الأبيض المتوسط رغم الفروقات الهيكلية التي تميز الطرفين .

أ ــــ تتميز دول الإتحاد الأروبي بقاعدة صناعية متينة تعكس مستوى التقدم الإقتصادي الذي يظهر في الهياكل الإقتصادية والمتمثلة أساسا في المنشآت القاعدية لهذه الدول ، في النسيج الصناعي المتطور، التقدم التقني العالي المستوى ، وهو ما يعكس آداء المؤسسات الإقتصادية الأوروبية في ظل الثورة التكنولوجيية التي يعيشها العالم .

ب ــــ تتميزهيكلة سكان الإتحاد الأوروبي بمجموعة الخصوصيات التي يأخذها مشروع الشراكة في الحسبان والمتمثلة في هيكلة اليد العاملة الأوروبية ، فحسب تعاريف منظمة العمل الدولية للفئة النشيطة القادرة على العمل هي الفئة التي تتراوح بين (18 ــــ 60) سنة . فمن الناحية الكمية لا يجد الإتحاد الأروبي صعوبات في تجسيد الشراكة من ناحية عنصر العمل ، لكن ميزة الهرم السكاني لهذه الدول عموما يتسم بإتساع قمته وهو ما يدل على إنخفاض معدل نمو السكان لديها بإعتبار هذا الأخير من أحد مدخلات العملية الإنتاجية أي عدد السكان الذين

يبلغون سن (18 ــ 40) سنة منخفض وهو من الأسباب التي تدفع هذه الأخيرة إلى إقامة شراكة مع دول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط .

ج ـــ تتميز دول الإتحاد الأروبي بمساهمتها العالية في حجم التجارة العالمية والذي يبين مدى تطور إقتصادها الذي يعكس مباشرة تطور صادراتها ومدى أهمية المبادلات التي تجريها مع باقي دول العالم . تمثل مبادلات كل من فرنسا ، إسبانيا ، إيطاليا واليونان 84.8 % من مجموع المبادلات التجارية للبحر الأبيض المتوسط ، مقابل 9.4 % بالنسبة لمالطا ، يوغوسلافيا سابقا ، تركيا ، قبرص ، إسرائيل و5.8 % بالنسبة للمنطقة العربية الجزائر ، المغرب ، تونس ، ليبيا ، مصر ، لبنان ، سورية ... تمثل صادرات دول الإتحاد الأوروبي ضمن التجارة الدولية لسنة 1991 ما يعادل 24 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 74.1 % وهو مايبين مدى قوة إقتصاد هذه الدول و تبذل مجهودات جبارة لتحسين آدائها عن طريق الرفع من حجم الصادرات السنوية ،حيث وصل معدل الزيادة في سنة 1996 إلى 5.5% وفي الفترة 1996 ــ1999 قدرت بـــ 5.9 % يرتقب للفترة 2000 ــ 2010 المحافظة على نفس النسبة 5.9 % وتستند هذه التوقعات على تكامل الإقتصاديات المغاربية فيما بينها وإندماجها في دائرة الإتحاد الأوروبي (1)

2 ـــ مستوى الأداء في الإقتصاد الجزائري:

بعد نهاية برامج التعدبل الهيكلي ، تمكنت الجزائر من تحسين المؤشرات العامة لإقتصادها ،فإنخفض معدل التضخم إلى أقل من 5 % في سنة 2000 ، تسجيل تحسن ملحوظ في ميزان مدفوعاتها ، مقارنة بسنة 1999 ، إستقرار نسبي في أسعار الصرف لكن رغم هذا التحسن يبقى الإقتصاد الجزائري غير مؤهل للإندماج في الإقتصاد العالمي ، ولم يصل بعد إلى مستوى الأداء المطلوب دوليا ، وعليها إستغلال كل الفرص المتاحة التي تمكنها من تقليص الفوارق التي تعيقها من الإستفادة من إمتيازات العولمة .

أ ـــ تهدف الجزائر من إمضاء بروتوكول الشراكة الإقتصادية مع دول الإتحاد الأروبي إلى الخروج من المرحلة الإنتقالية بواسطة المساعدات المالية والتقنية المقدمة من طرف أوروبا الغربية التي تسعى هي الأخرى إلى الإستفادة من هذا التعاون الذي نتطرق له لاحقا ، حيث تحاول الجزائر أن تؤهل إقتصادها للشراكة الفعلية لأنها على يقين تام أن عصر العولمة يستلزم تكتلات إقليمية للإندماج عالميا من جهة ومحاولة إستغلال مزايا المنطقة الحرة للبحر الأبيض المتوسط في آفاق 2012 .

تبذل الجزائر مجهودات جبارة لتحقيق هذه الشراكة ، فشرعت في تنفيذ إصلاحات إقتصادية هيكلية لإرساء قواعد السوق الذي يتطلبه مثل هذا التعاون ، خاصة وأن التباين حاليا كبير جدا .

ب ـــ تربط الجزائر علاقات إقتصادية بدول الإتحاد الأوروبي ، تظهر في المبادلات التجارية بين الطرفين، ولتعميق هذه الروابط تسعى الجزائر إلى تجسيد عقد الشراكة والمحافظة على شركائها التي تجمعها بهم روابط إقتصادية قديمة ، فرغم التحسن الذي شهده ميزان المدفوعات منذ سنة 1998 إلى يومنا هذا إلا أن الفارق ما زال كبيرا ولم يصل بعد إلى مستوى التبادل المتكافىء . والأرقام الآتية لدليل على أهمية التبادلات بين الطرفين .

سجلت التجارة الخارجية للجزائر سنة 2000 ، نتائج تبين التحسن المذكور سابقا و إنعكاسات برامج الإصلاح الإقتصادي على ميزان المدفوعات الجزائري وهو ما يجسد التحسن الطفيف في الأوضاع الإقتصادية

(1) تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي : الإستثمارات في المنشآت القاعدية و دور الأوساط الإجتماعية والإقتصادية في تشييد الفضاء الأورو- متوسطي لشبونة 24 ـ 25 سبتمبر 1998. ص 22 ـ 23

الجزائرية مع الشركاء الأجانب ، حيث سجلت ما يعادل 9.20 مليار دولار أمريكي كقيمة إجمالية للواردات (سنة2000) وبإرتفاع يقدر بـــ 0.4 % عما كانت عليه سنة 1999 ، أما فيما يخص الصادرات فقد وصلت لنفس السنة إلى 19.57 مليار دولار أمريكي أي بزيادة تقدر بـــ 56.62 % عما كانت عليه سنة 1999 ومن هذه الأرقام يمكن الإشارة إلى تحسن الآداء في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية خارج قطاع المحروقات وذلك بنسبة 3.18 % أي ما يعادل 623 مليون دولار سنة 2000 في حين كانت 438 مليون دولار سنة 1999 أي أن الزيادة مثلت 42.24 % في ظرف سنة واحدة (1)إن مثل هذه الأرقام تفسر نية الجزائر في تخطي مرحلة الركود التي عاشها الإقتصاد الجزائري وظهرت آثارها جليا في النصف الثاني من عقد الثمانينات وعشرية التسعينات التي إستلزمت إصلاحات جذرية في النظام الإقتصادي المتبع وتغييره وفقا للمتغيرات المستجدة على المستوى الدولي . ولتوضيح القطاعات الإقتصادية التي أدت إلى الإهتمام بقطاع الصادرات خارج المحروقات يمكن ذكرها في الجدول التالي :

الصادرات خارج قطاع المحروقات سنة 2000 .

المنتجات	المبلغ (مليون دولار)	النسبة %
منتجات نصف مصنعة	477	2.44
منتجات التجهيز الصناعي	47	0.24
منتجات خامة	42	0.21
مواد غذائية	30	0.15

Soure CNIS Statistiques du commerce exterieur de l'Algerie periode 2000

ومن خلال النظرة العامة للميزان التجاري الجزائري ، يمكن تسليط الضوء على نصيب المتعاملين الأجانب في
التجارة الخارجية للجزائر وعند تحديد المناطق الإقتصادية للتعامل يمكن إستخلاص النتيجة المتمثلة في
أن الشريك الأول للجزائر في إطار هذه التعاملات هي المنطقة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط .

ج ـــ تقدر صادرات الجزائر نحو دول الإتحاد الأوروبي في سنة 2000 بـــ 57.97 % من مجمل الصادرات ونسبة 62.72 % من الواردات ، ولتبيان تطور العلاقات التجارية بين الطرفين، فإن الأرقام التالية تدل على إرتفاع نسبة صادرات الجزائر لدول الأتحاد الأوروبي إذا ما قورنت بـــ 54.41 % لسنة 1999 أي ما يعادل
4.3 مليار دولار ، وإزدادت الواردات لنفس الفترة بـــ 255 مليون دولار أي بنسبة 5.02 % ، وإذا فصلنا

(1) Ministère des finances , direction générale des douanes : statistiques du commerce exterieur de L'Algerie periode année 2000.

أكثر في الدول التي تتعامل مع الجزائر من دول الإتحاد نجد **إيطاليا** هي المستهلك الأول لمنتجات الجزائر بنسبة 24.12 % متبوعة بفرنسا ، بنسبة 11.61 % ثم إسبانيا بـــ 9.21 % ، أما التعامل من حيث التوريد نجد المتعامل الأول الذي يورد للجزائر هي فرنسا بنسبة 22.40 % تليها إيطاليا بـــ 9.75 % وأخيرا ألمانيا بـــ 7.03 % .

وفي إطار هذا التعامل نجد أن للطرفين مصلحة في تقوية العلاقات للمحافظة على التعاون المشترك ، لكن يبقى التبادل غير متكافىء وعلى الجزائر الإستثمار في مجال المنشآت القاعدية من أجل تحضير الأرضية للشراكة الفعلية بين الطرفين .

إن تأخر هذا القطاع في الجزائر يشكل أكبر المعوقات في تحقيق الشراكة المتكافئة بينها وبين دول الإتحاد الأوروبي لأن بواسطة هذه الهياكل تتم مختلف المبادلات كالمنشآت المتعلقة بالنقل البري ، البحري وحتى الجوي ، وسائل الإتصال الضرورية لتحسين الأداء في المؤسسات الإقتصادية المشاركة لأروبا ، قطاع الري وإشكاتلية المياه في الجزائر (1).

II ـــ أهمية الشراكة الإقتصادية في تحسين الآداء :

إستنادا للمعاييرالعامة للأداء في المؤسسة

الجزائرية نجدها تعاني من فارق شاسع بينها وبين المعايير الدولية للأداء ، وعند تقييم أداء المؤسسة الجزائرية بالمعايير الكلاسيكية المتمثلة في المردودية المالية ، نجدها عاجزة ومنذ إنشائها ، كانت تعتمد على الخزينة العمومية لتسوية العجز وهو ما أدى إلى إعادة هيكلتها جذريا في إطار برامج التعديل الهيكلي ، بهدف إنعاشها ، ودخول الإقتصاد الجزائري مرحلة جديدة من التسيير ، كما تعمل الجزائر على تأهيل مؤسساتها للإنتاج بالمواصفات الدولية (وهو أهم مؤشر للأداء على المستوى الدولي) بواسطة الشراكة الإقتصادية مع أطراف أقوى ، للإستفادة من معارفهم العلمية والتقنية وكذا المساعدة المادية.

نظرا للعجز الدائم المسجل من طرف المؤسسات الإقتصادية الجزائرية منذ بداية السبعينات (بإستثناء قطاع

المحروقات) تسعى الجزائر إلى إغتنام فرصة التعاون الإقتصادي في إطار التكتلات الإقليمية لتعزيز إقتصادها وتحسين آداء مؤسساتها بما يتماشى والتغيرات الدولية .

1 ـــ مساهمة الشراكة في تحقيق التوازنات العامة :

رغم المؤشرات العامة الإجابية المسجلة

من طرف الإقتصاد الجزائري منذ سنة 1998 إلا أن الجهود المطلوبة مازالت لم تصل بعد إلى مستوى الأداء الفعال الذي يسمح بإعادة تحريك العجلة دون الإعتماد على أطراف خارجية لتحقيق الإستقرار في الموازين العامة

كالميزان التجاري وميزان حركة رؤوس الأموال.

---

(1) تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي : نفس المرجع السابق ص 24

أ ـــ فيما يخص الميزان التجاري نجد أن صادرات الجزائرمبنية أساسا على قطاع المحروقات بنسبة 97 %

من الصادرات الكلية وهو أكبر عائق يقف في وجه التنمية لأن مستقبل الإقتصاد مرهون بسعر برميل البترول

وعليه تحاول الجزائر الإهتمام بالصادرات خارج قطاع المحروقات حتى تلبي بنفسها طلب السوق المحلية ثم تتجه لكسب مكانة في السوق الدولية .

ب ـــ أما ميزان حركة رؤوس الأموال لم يشهد نتائج إيجابية ترفع من قيمة الإحتياطات النقدية من العملة الصعبة ، رغم المجهودات المبذولة في تحضير المناخ الإستثماري المناسب لإنتقال رؤوس الأموال إليها وإستغلالها ، فبالتركيز على الإستثمارات الأجنبية المباشرة لم يسجل هذا الميزان تطور في دخول الرأس المال الأجنبي للأسباب التالية

ـــ المحيط الإقتصادي الخارجي (عدم إرساء قواعد إقتصاد السوق)

ـــ المنظومة البنكية لا تساير قواعد إقتصاد السوق .

ـــ مشكل الخوصصة ومستقبل المؤسسات الإقتصادية .

إن إجتماع هذه الأسباب حتما سيؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات بصفة عامة مادام هناك إنفصال في وظائف المؤسسة والمحيط الخارجي الذي يضمن لها الإرتقاء إلى العمل بمقاييس إقتصاد السوق من جهة ، وهي في حد ذاتها لم تتمكن من التخلص من الأسلوب التسييري القديم الذي لا يتماشى والمستجدات العالمية .

وعليه تجد المؤسسة الجزائرية نفسها أمام تحدي كبير من أجل المحافظة على بقائها وإستمراريتها في عالم متغيرلا يصعب التأقلم معه إلا بمساعدة خارجية تراها الجزائر فرصة مناسبة لتعزيز التعاون بينها وبين دول الأتحاد الأوروبي بواسطة التأهيل الشامل للإقتصاد لأن مؤشرات آداء ميزان المدفوعات ضعيفة (سالبة) لا يمكن أن تنعش الإقتصاد بالأرقام المسجلة فيه .

<u>2 ـــ دعم القطاعات الضعيفة:</u>

في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات تحتاج كل القطاعات الإقتصادية إلى دفعة قوية للنهوض بها وإنعاشها ، إنها تحتاج إلى برنامج إقتصادي محكم ، يتضمن المحيط الخارجي لمؤسسات هذه القطاعات وكذا المحيط الداخلي لها . والإحصائيات التالية تبين تبعية هذه القطاعات للخارج والمعبر عنها بالمعاملات التجارية الخاصة بالواردات حسب المنتجات التالية .

أ ـــ مجموعة مواد التجهيز الصناعية والزراعية : يعاني هذا القطاع من تبعية مباشرة للخارج ، وتنشيط هذا القطاع وقطاعات إقتصادية كثيرة في نفس الوضعية مرهون بالإحتياطات النقدية الجزائرية (عملة صعبة) لكن الأرقام بالنسبة لسنة 2000 مقارنة بسنة 1999 سجلت إنخفاضا يقدر بـــ (ـــ 6.72 %) وهو تحسن تحاول الجزائر تدعيمه بوسائل أخرى كالشراكة خاصة بالنسبة للقطاع الصناعي ، لأن هذا الأخير يحتل الصدارة في الإستراد بمبلغ يقدر بـــ3.07 مليار دولار أي ما يعادل 33.37 % سنة 2000 أي أن الصادرات تقلصت بقيمة 221 مليار دولار وأهم المنتجات المستوردة من هذه المجموعة هي :

- ـــ وسائل نقل السلع ونقل الأشخاص ـــ الطائرات
- ـــ آلات وأدوات الإعلام الآلي ـــ العجلات المطاطية

ب ـــ مجموعة المواد الغذائية : سجلت قطاعات هذه المجموعة زيادة في الورادات لكنها تحتل المرتبة الثانية بعد مجموعة مواد التجهيز الصناعية والزراعية ، وهوما يؤشر إلى تحسين هذا القطاع بعد التعديلات الهيكلية الجذرية التي شهدها في إطار برامج التعديل الهيكلي ، حيث وصلت قيمة الوردات لنفس سنة 2000 إلى 2.46 مليار دولارأي بنسبة 26.72 % ، وقدرت الزيادة مقارنة بسنة 1999 بـــ 6.85 % وأهم المنتجات التي تضمنت هذه الزيادة هي الحبوب ، الدقيق بأنواعه .

اما المنتجات المستوردة تمثلت في اللحوم ، السكر ، القهوة ،الشاي ، الزيوت ... إلخ

ج ـــ مجموعة المنتجات الوسيطة في العملية الإنتاجية : قدرت واردات هذه المجموعة بـــ 2.28 مليار دلار أي نسبة 24.76 % أي بزيادة تعادل 5.07 % وأهم هذه المنتجات هي الخشب، الحديد ، الأجور ، الأسمدة زيوت الصناعات الغذائية .

د ـــ أما المجموعة الأخيرة : هي تلك المتعلقة بالأدوية ، الأجهزة الكهرومنزلية ... حيث سجل هذا القطاع هو الآخر إنخفاض طفيف في الواردات سنة 2000 يقدر بـــ 0.72 % بقيمة تقدر 10مليون دولار ، أما المبلغ المطلق المخصص لواردات هذه المجموعة هو 1.39 مليار دولار و بمعدل 15.06 % .

والأرقام السابقة تبين العلاقة التي تربط الإقتصاد الجزائري ببلدان الإتحاد الأروبي والمتمثلة في المبادلات التجارية ، بإعتبار هذه الأخيرة هي المتعامل الأول للجزائر من حيث التموين (الواردات) ، وكذلك من حيث التصدير، ويمكن تلخيص الأرقام السابقة في الجدول التالي :

واردات المجموعات الأربعة لسنة 2000

المجموعة	العدد (مليار دولار)	%	% التغير لسنة 1999
الأولى	3.07	33.77	ــــ 6.72
الثانية	2.46	26.72	+ 6.85
الثالثة	2.28	24.75	+ 5.07
الرابعة	1.39	15.06	ــــ 0.72
المجموع	9.20	100	//

Source : CNIS Statistiques du commerce extérieur de l 'Algérie année 2000

وحسب تقرير الصندوق النقدي الدولي ، توصل خبراؤه عند تحليل وتشخيص ملفات الإقتصاد الجزائري أن وضعية المؤسسات الجزائرية يمكن إنعاشها من جديد بواسطة تطبيق البرنامج المسطر من طرف الصندوق الدولي والبنك العالمي بعد الإستفادة من برنامج الدعم المالي والتقني المقدم من طرف دول الإتحاد الأوروبي في برنامج MEDA I والخاصة بإعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية لمشاركتها في آفاق 2012 لمنطقة التبادل الحر.

III ــــ مزايا الشراكة بالنسبة للجزائر:

من أهم الأهداف المنتظرة من هذا التعاون هو تأهيل الإقتصاد الجزائري للإندماج في الإقتصاد العالمي ، إن تأهيل الإقتصاد ورفع مستوى آدائه لا يكون إلا بالإهتمام بالمؤسسة الإقتصادية التي تمثل أساس الرقي والإزدهار ، فتغيير إتجاه التسيير في المؤسسة يستلزم محيط مختلف تماما عن المحيط السائد حاليا ، بالإضافة إلى عامل التأهيل لوحده لا يمكن أن يوصل المشروع إلى تحقيق أهدافه دون الإهتمام بالمحيط الخارجي للمؤسسة ، كالمنظومة المالية والبنكية ، المؤسسات التشريعية لقواعد إقتصاد السوق ، مستقبل ومصير المؤسسات العمومية من ناحية الخوصصة ... إلخ من العوامل المؤثرة مباشرة في عمق الإقتصاد .

1 ــــ تأهيل المؤسسات الجزائرية :

من الخطأ تشخيص وضعية المؤسسة الجزائرية بعيدا عن الإقتصاد العالمي، فالمرجعية هنا أساسية وضرورية لإظهار النقائص والقيود التي كبلت المؤسسة الجزائرية ، فالإصلاحات المستمرة التي عاشتها هذه الأخــيرة لم تمكنها بعد من

مواكبة التطورات العالمية ، خاصة بعد تغيير النمط التسييري من النظام المسير مركزيا إلى نظام إقتصاد السوق ، لقد قضى هذا الإصلاح على الكثير من المؤسسات العمومية والخاصة وحاول تأهيل المؤسسات التي بإمكانها النجاة وفق برنامج إصلاحي مشترك بين دول الإتحاد الأروبي ووزارة الصناعة وإعادة الهيكلة .

يعتبر مفهوم التأهيل من المصطلحات الكثيرة التداول في الإقتصاد الجزائري خاصة في السنوات الاخيرة ، وقد إزداد إستعماله منذ سنة 1996 وهو التاريخ الذي تمّ فيه التفاوض مع دول الأتحاد الأوروبي . لقد تعددت المفاهيم التي أعطيت لهذا المصطلح لكن جلها تنصب **في ضرورة التأقلم مع التحولات والتغيرات الإقتصادية الدولية** (1) وهو ما يجسد رغبة الجزائر في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) ومشاركة

التكتلات الإقتصادية الكبرى ، حيث تعبر هذه الرغبة على نية الجزائر في الإندماج في الإقتصاد العالمي ، ولا يتحقق ذلك إلا بمؤسسات ذات مستوى عالي من الأداء وهو العامل الغائب عن المؤسسة الجزائرية

في غياب شرط الإندماج في الإقتصاد العالمي دخلت المؤسسة الجزائرية في تطبيق إصلاحات جذرية تحاول فيها إستدراك التأخر الذي يفصلها على المؤسسة المؤهلة دوليا ، وذلك عن طريق برنامج يستند أساسا إلى:

- الإنتاج بالمواصفات الدولية .
- إعتماد المنافسة الشديدة كمتغيرة يجب مواجهتها .
- الإنتاج للخارج أي الإهتمام بالتصدير كهدف أساسي في إستراتيجية المؤسسة .

لتنفيذ برنامج التأهيل بصرامة يجب توفير بعض الشروط الضرورية كالرغبة الشديدة والإرادة القوية للبقاء ، بالإضافة إلى إمكانية إنعاش الوضعية الإقتصادية والمالية لهذه المؤسسة بعد التشخيص الكلي لها والموافقة عليه من طرف مكاتب الدراسات تحت وصاية وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة ، وقد تضمن هذا البرنامج المحاور التالية :

(1) organisation des nations unies pour le dévelopement industriel (ONUDI) : Restructuation , mise à niveau et competitivité industrielle p : 7

أ ــ إعادة النظر في المحيط الإقتصادي للمؤسسة ، بتجديد وظيفة الإنتاج ، وظيفة التسويق ، وظيفة التمويل أي كل ما يتعلق بالتسيير وفق قواعد إقتصاد السوق .

ب ــ تحسين عناصر المؤسسة والمجتمع بصفة عامة ، أي ضرورة التخلي عن منطق وثقافة التسيير المركزي وهو من أهم العوائق التي مازالت سائدة في المؤسسة العمومية الجزائرية .

ج ــ التركيز على الموارد البشرية ، بإعتماد عامل التكوين المستمر والذي يدفع المؤسسة للمنافسة والإنتاج بالمقاييس الدولية .

د ــ الإقتناع بأن عملية الــتأهيل عملية مستمرة في الزمن ، وتنبني أساسا على التجديد ، التطوير والبحث .

ه ــ إعادة هيكلة العمليات الإنتاجية بإدخال طرائق تسييرية وإنتاجية تعتمد على آليات السوق تمكنت بعض المؤسسات الجزائرية من الإستفادة من برامج التأهيل والمتمثلة في الخبرة التقنية والمهنية لرفع تحدي الإندماج إضافة إلى المساعدة المالية التي قدمها الإتحاد للجزائر والتي قدرت بـــ 164 مليون أورو كمساعدة تقنية في برنامج MEDA I حيث أنفقت الجزائر 18 % منه والباقي مبرمج لتأهيل 300 مؤسسة مستقبلا (1). يضع هذا البرنامج في أولاوياته إصلاح التكوين المهني والتهين بما يتماشى والتحولات العالمية ، وإصلاح النظام البنكي والمالي بما يتلاءم و عقود الشراكة المبرمة بين الطرفين . تعتبر المساعدة المادية التي قدمها الأتحاد الأوربي للجزائر وسيلة تمويلية هامة لكنها غير كافية لتنفيذ برنامج الإصلاح وتوسيعه ليشمل كل محاور الإقتصاد لحتضير المحيط الإقتصادي الملائم لممارسة الأنشطة الإقتصادية في ظروف المنافسة الشديدة .

---

(1) حصة تلفزيونية حول اتأهيل المؤسسات الجزائرية : بمشاركة مسؤولين من وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة ، نهاية سنة 2001

تعتبر عملية التأهيل عملية مكلفة جدا وعملية مستمرة في الزمن ، وقد إلتزم البرنامج بدفع 70 % من التكاليف المخصصة لهذه العملية و النسبة المتبقية تقدمها المؤسسة المعنية بالتأهيل .

أهداف برنامج التأهيل : تظهر أهداف البرنامج في ثلاث مستويات

ــــ المستوى الكلي : عصرنة القطاع الصناعي بما يتناسب والمطلوب دوليا

ــــ المستوى الوسيطي : تدعيم وتقوية قدرات هياكل الدعم ودفع الصناعات المنافسة .

ــــ المستوى الجزئي : تحسين قدرات المنافسة للمؤسسة الصناعية

ومن النقاط السالفة الذكرنتوصل إلى أن عملية التأهيل مستمرة ، تصحيحية ،وتجديدية ، تمكن المؤسسة من مراعاة المستجدات التي تظهر في السوق الدولية ، إنها عملية التسويق .

وعليه لا يمكن للمؤسسة الجزائرية المقبلة على التأهيل أن تصل إلى نتائج ملموسة في الأجل القصير، وتجسيد البرنامج السابق ميدانيا يمكنها من تخطي العقبة الأولى ويصبح الأحتكاك بالعالم ضرورة لابدّ منه للمحافظة على البقاء (1) .

2 ــــ الإستفادة من نقل التكنولوجيا :

بإعتبار التقدم التقني هو المحرك الأساسي للتنمية الإقتصادية فإن كل دول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط تهدف إلى الإحتكاك بدول الضفة الشمالية بإعتبارها قطعت شوطا كبيرا في الإستثمار في هذا المجال ، لأنه العامل الأساسي للرفع من آداء المؤسسات .

يرى المحللون الإقتصاديون وخبراء التنمية أن جل البلدان النامية وعلى رأسها الجزائر تعاني من قلة الإهتمام في مجال البحث وتطوير التكنولوجيا (RDT) فنجد على سبيل المثال أن سوريا ، الأردن ، المغرب ، لا تخصص إلا 0.5 % من الناتج الداخلي الخام (PIB) لتطوير التكنولوجيا ، لكن الجزائر ، تونس وتركيا تبذل مجهودات جبارة لتهيئة الظروف للشراكة الفعلية بتخصيص نسبة 01% من الــ PIB أي محاولة وضع الأرضية للتطور والتنمية الاقتصادية ، لكن يبقى الفارق دائما كبيرا بينهما ، لأن النسبة المخصصة لهذا المجال في الدول المتقدمة كدول أروبا وصلت إلى 2 % من الــ PIB ، 2.8% في اليابان ، و2.4 % في الولايات المتحدة الأمريكية (2).

أما من حيث إنخفاض متوسط دخل الفرد في هذه الدول فإن إحصائيات سنة 1995 سجلت الأرقام التالية ، والمتضمنة للقدرة الشرائية للفرد في الدول المتعاقدة على الشراكة .

---

(1) D Zidane : Mise à niveau , mode d' emploi in Liberté économie semaine du 11 à 17 décembre 2002 P 12 - 13

(2) Laurent bontoux ;Pascale hardy et Jaime rojo de la viesca : Evolution technologique et croissance économique dans la région euro- méditérranéenne ; Les tendances en sciences et technologies année non indiquée

متوسط القدرة الشرائية

البلد	متوسط القدرة الشرائية (دولار أمريكي)
الإتحاد الأوروبي	15350
الجزائر	4390
المغرب	3440
تونس	4960
تركيا	6410
مصر	3610

المصدر : من مصادر إحصائية مختلفة

وحتى تتمكن الجزائر على غرار الدول الاخرى المشاركة لدول الإتحاد الأروبي من رفع مستوى دخلها ، عليها أن ترفع من قدرة إنتاجها التي تحرك بدورها عجلة النمو في هذه الدول ، أي تحسين آداء العمال ، لكن ذلك غير ممكن إلا بالإهتمام بالرأس مال البشري أي بتفضيل الإستثمار في تطوير الموارد البشرية لتأهيل عنصر العمل ، والدراسات الإقتصادية المتخصصة تشير إلى أهمية إنشاء مؤسسات تمهد الأرضية لإستغلال عنصر العمل (1) عن طريق إعادة الإعتبار لمراكز البحث العلمي ، الجامعات ، المعاهد المتخصصة ، هذه المؤسسات التي تخلق الثروة في الأمد البعيد ، وتعمل على تحضير المناخ المناسب والمحيط الضروري لتطوير الإقتصاد ، بتشجيع المستثمرين على توطين نشاطات جديدة في ظروف إستثمارية ملائمة للتطورات التقنية التي تحدث على مستوى العالم ، وخاصة أن الثورة التكنولوجية للمعلوماتية سهلت الإتصالات واختصرت المسافات وعلى الجزائر أن تستغل هذا التطور بواسطة الشراكة مع الدول المنتجة لهذه التقنيات بواسطة إستغلال براءات الإختراع ، العلامات المسجلة ، أي الرفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية بصفة عامة.

نظرا لإنخفاض الموارد المالية المخصصة لتطوير البحث العلمي في الجزائر فإن مستوى تطور الأنشطة في

هذا المجال مازال ضعيفا ويعتمد كليا على الخارج ، فإستغلال التكنولوجيا المحولة لاتتجسد إلا باليد العاملة المؤهلة والكفاءات القادرة على التكيف مع التكنولوجييات المعروضة دوليا .

---

(1) oukil Med Said : Recherche - Developpement et croissance économique ; Presentation synthétique
Revue de la faculté des sciences économiques et de sciences de gestion N° 7 Année 2002.

إنطلاقا من فكرة التقدم التقني هو المحرك الأساسي للتنمية في الدول المتقدمة ، يجب على الدول النامية الإقتداء بها عن طريق التقليد في إطار عقود تحويل التكنولوجيا ، وإستغلالها إيجابيا مما يشجع على إنتشارها والإستفادة منها ، بتحسين مستوى الكفاءات ، وتوعية السكان قبل الشروع في نقل هذه التقنيات ،وتسخيرها لتطوير الإقتصاديات النامية بعد إندماجها في الإقتصاد العالمي .

تحاول الجزائر من جهتها إستغلال فرصة الشراكة الإقتصادية للإستفادة من المساعدات التقنية والمادية في إطار برامج MEDA I والذي يهدف إلى تأهيل التشغيل (تكوين اليد العاملة) بتسطير برنامج تكويني يرقى إلى مستوى الشراكة الفعلية بين الطرفين ، وحتى تتمكن الجزائر من جلب رؤوس الأموال الأجنبية إليها وإستغلال الإستثمارات الأجنبية عليها أن تعرض يد عاملة مؤهلة ورخيصة لإستقطاب الأسواق إليها .

IV ـــ أهداف الشراكة لدول الأتحاد الأروبي :

تشيرجل الكتابات والتحاليل المهتمة بالشراكة الأروبية مع دول الأتحاد الأروبي إلى التعاون الذي يمكن أن تقدمه الدول الصناعية الكبرى للدول النامية في مختلف المجالات من رفع في معدل النمو ، نقل التكنولوجيا والإستفادة من عقودها ، تأهيل المؤسسات الإقتصادية لترقى لمستوى الشراكة ، لكن ماهي المزايا التي تجنيها هذه الدول ، لماذا هذه المساعدات المادية والتقنية ، ماهي مصلحة الدول الغربية في إقامة شراكة مع الجزائر؟؟

1 ـــ تصريف المنتجات الأروبية:

إعتمادا على الأرقام المشار إليها آنفا والتي تبين العلاقات الإقتصادية التي تربط الجزائر بالإتحاد الأروبي ، نجد أن هذه الأخيرة تشكل الشريك الأول للجزائر في إطار المبادلات التجارية ، وعليه فمن مصلحة هذه الدول المحافظة على السوق الجزائرية ، وتطمح لتوسيع نفوذها في المنطقة . إن فتح الحدود الجغرافية ورفع القيود الجمركية في منطقة التبادل الحر ، حفزّ التكتلات الإقتصادية على المنافسة في المنطقة ، لذا ترسم كل الدول إستراتيجية بعيدة المدى لتوسيع العلاقات مع الجزائر وكل دول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر لتحضيرها لآفاق 2012 .

تمثل السياسة التسويقية لدول الأتحاد الأروبي أحد الرهانات الكبرى لتصريف منتجاتها في المنطقة والمحافظة على الأسواق ، فمزايا الشراكة بالنسبة للضفة الشمالية هي البحث عن الأسواق وإستهدافها، خاصة وأن سوق هذه الأخيرة مشبعة من جهة ، والسوق الجزائرية لا تقل أهمية (من ناحية الحجم) عن أسواق المغرب العربي كتونس والمغرب أو بعض دول المشرق كمصر الأردن أوسوريا .

يقدر متوسط القدرة الشرائية للفرد الجزائري بـــ 4390 دولار أمريكي (حسب إحصائيات سنة 1995) أي أن السوق الجزائرية تحتوي على 7.7 مليون فرد قدرتهم أعلى من 5000 دولار بعد مصر التي تقدر سوقها بـــ 10.4 مليون نسمة ، والمغرب بـــ 6.6 مليون فرد أما تونس لاتتعدى سوقها 2.7 مليون نسمة . وعليه نلاحظ أن القدرة الشرائية هي المتغيرة المفسرة لقدوم الإستثمارات ، وفي حالة الجزائر يمكن للسوق أن تمتص المنتجات المعروضة خاصة السلع الضرورية ذات الإستهلاك الواسع ، أما المنتجات الكمالية ذات الجودة العالية ، تستلزم قوة شرائية أعلى من الأولى (5000 دولار) وهذه الأسواق تكون مستهدفة من طرف دول الإتحاد الأروبي ، وقد حددت قدرتها الشرائية بأكثر من 10000 دولار ، حيث يصل عدد الجزائريين الذين يملكون هذه القدرة إلى 3 مليون نسمة ، بعد مصر بـــ4.1 مليون فرد ثم المغرب بـــ 1.6 مليون وبعدها تونس بـــ 1.1 مليون نسمة . إذن تصريف المنتجات وتسويقها مرهون أساسا بحجم السوق المستهدفة من أجل تلبية الطلب الفعّال في السوق المعنية .

<u>2 ـــ التحكم في الهجرة نحو أروبا :</u>

بناء على الشراكة الإجتماعية ، الثقافية ، الإنسانية ، والمتعلقة أساسا بتبادل الثقافات ، المعارف والأفكار ، عن طريق حرية التنقل للأشخاص ، مازالت المفاوضات قائمة بين الشركاء حيث لم يتم الفصل نهائيا في مشكل الهجرة نحو الضفة الشمالية ، فمن الناحية الإقتصادية تعتبر كل دول أروبا دولا ذات كثافة سكانية متقدمة في السن ، وهو ما يدفعها للإستعانة باليد العاملة الأجنبية والشابة ، وهي المميزات التي تتصف سكان الضفة الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط .لكن التحفظ في هذه المسألة يشكل أحد الإنشغالات الكبرى للشركاء الأوربيين ، ويحاولون التقليص منها قدر المستطاع حسب الإتفاقيات المبرمة بين الطرفين .

تشكل الإقامة غير الشرعية للمهاجرين هاجسا كبيرا للدول الأروبية ، وعليه تغتنم هذه الأخيرة فرصة الشراكة الإقتصادية عن طريق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المشاركة لها للتقليل من التفكير في الهجرة للعمل ، ومحاولة تنظيمها في إطارها

الشرعي ، وعلى سبيل المثال وحسب دراسات أحد الباحثين 100000 مهاجر يغادر سنويا المغرب بإتجاه أروبا يبحث عن الإقامة الشرعية ، وأمام هذه الأوضاع وفي إطار أهمية الإحتكاك والتبادل الثقافي ، تجد أروبا نفسها مجبرة للتأقلم مع الوضع الجديد لنجاح الشراكة الإقتصادية من جهة وإيجاد الحل الجذري لمشكلة الهجرة من جهة أخرى (1).

<u>الخاتمة:</u> يعيش العالم تحولات إقتصادية ، إجتماعية ، وأخرى ثقافية تجبر الإقتصاديات خاصة الإنتقالية منها إلى التأقلم مع الأوضاع الجديدة لمسايرة التطورات، وعليه إغتنمت الجزائر فرصة الشراكة مع دول الإتحاد الأوروبي لتأهيل إقتصادها وتحسين مؤشرات آدائه للإندماج في الإقتصاد العالمي ، بواسطة رسم إستراتيجية تنموية ، تأخذ في الحسبان متغيرة المنافسة الدولية الواجب تجاوزها بالإنضمام إلى منظمات عالمية والإحتكاك بتكتلات إقتصادية كبرى للإستفادة من تجارب الغير . من أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث والمتعلقة بالمؤسسة الجزائرية ومحيطها الإقتصادي في إطار الشراكة مع دول الإتحاد الأوروبي ما يلي :

ـــ إن تفاوت مستوى الأداء بين الطرفين المتعاقدين لا يعود لسوء تسيير المؤسسة الجزائرية فقط ، وإنما للمناخ الإقتصادي المحيط بهذه المؤسسة وعلى رأسها غياب الهياكل الإقتصادية والمنشآت القاعدية الضرورية لتحسين آداء هذه الأخيرة .

ـــ نظرا للمشاكل المالية والتقنية والتسييرية التي تقف عائقا في وجه المؤسسة الجزائرية فإن عقود الشراكة تساعدها على تخطي بعض العقبات التسييرية بإعتبار للشريك الأوروبي خبرة كبيرة في التسيير وفقا لقوانين إقتصاد السوق ، والإستفادة من الخبرة التقنية عن طريق التحويل التكنولوجي لتحسين جودة

---

(1)Les relations entre l'europe et le sud de la méditérranée Conclusion du Séminaire de Lisbonne 4décembre 2002.

ونوعية المنتجات ، بالإضافة إلى المساعدات المادية المقدمة من طرف الإتحاد لتأهيل المؤسسة للشراكة

في منطقة التبادل الحر.

ـــــ إن نجاح الشراكة وتفعيلها يستلزم تحضير مناخ ومحيط إقتصادي واسع يشمل كل المجالات ذات الصلة

بالمخرجات النهائية للمنتج ، كإصلاح المنظومة النقدية ، المالية والجبائية ، إصلاح قطاع التكوين لتأهيل

اليد العملة ، إصلاح القطاع المؤسساتي بما يتماشى وقوانين إقتصاد السوق .

قائمة المراجع:

1 ـــــ تقرير المجاس الوطني الإقتصادي والإجتماعي : الإستثمارات في المنشآت القاعدية و دور الأوساط الإجتماعية والإقتصادية في تشييد الفضاء الأوروــ متوسطي لشبونة 24 ــ 25 سبتمبر 1998.

2 ـــــ نادي الدراسات الإقتصادية : الملتقى الثامن حول الجزائر والشراكة الإقتصادية 9 ــ 10 ماي 1999
كلية العلوم الغقتصادية وعلوم التسيير

3 - organisation des nations unies pour le dévelopement industriel (ONUDI) : Restructuation , mise à niveau et competitivité industrielle .

4 - D Zidane : Mise à niveau , mode d' emploi in Liberté économie semaine du 11 à 17 décembre 2002.

5- Laurent bontoux ;Pascale hardy et Jaime rojo de la viesca : Evolution technologique et croissance économique dans la région euro- méditérranéenne ; Les tendances en sciences et technologies année non indiquée .

6 - oukil Med Said : Recherche - Developpement et croissance économique ; Presentation synthétique Revue de la faculté des sciences économiques et de sciences de gestion N° 7 Année 2002

7 -Les relations entre l'europe et le sud de la méditérranée Conclusion du Séminaire de Lisbonne 4décembre 2002.

8 - Algerie Entreprise : La revue Algerienne de l'économie et de l'entreprise ISSN N° 2 Année 2002.